

Distr.: General  
18 September 2014  
Arabic  
Original: Spanish



مجلس حقوق الإنسان  
الدورة السابعة والعشرون  
البند ٦ من جدول الأعمال  
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل\*

نيكاراغوا

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات والالتزامات الطوعية  
والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

\* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة.

(A) GE.14-16561 131014 141014



الرجاء إعادة الاستعمال



\* 1 4 1 6 5 6 1 \*

- ١- يشرفنا الرد باسم حكومة نيكاراغوا على التوصيات المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل الثاني لبلدنا بشأن حقوق الإنسان، على النحو الوارد في الفقرتين ١١٦ و١١٧ من الوثيقة A/HRC/27/16.
- ٢- وفيما يتعلق بالتوصيات ١-١١٦ و٨-١١٦ و١٠-١١٦ و١٢-١١٦ التي تقترح اعتماد صكوك دولية جديدة، على نحو ما جرى تأكيده أيضاً في التوصيتين ١-١١٧ و١١-١١٦، لا تقبل نيكاراغوا هذه التوصيات.
- ٣- وترى نيكاراغوا، في إطار ممارسة سيادتها، أن الوقت غير مناسب للتعهد بالتزامات دولية جديدة تفرض أعباءً إدارية ومالية إضافية على البلد. وحكومة نيكاراغوا مقتنعة بالحاجة إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان في جميع المجالات، فوضعت بالتالي مجموعة من الأولويات الوطنية.
- ٤- ونيكاراغوا ليست طرفاً في الصكوك الدولية المذكورة في هذه التوصيات، لكنها تود تأكيد عدم وجود ثغرة لديها فيما يتصل بحماية حقوق الإنسان. فهي تتمتع بإطار تنظيمي واسع النطاق يكفل الأعمال الكاملة لحقوق الإنسان لجميع مواطنيها.
- ٥- ولا تقبل نيكاراغوا التوصيات ٩-١١٦، ١٥-١١٦ و١٦-١١٦. فهي لا ترى ضرورة لاعتماد التعريف الوارد في اتفاقية مناهضة التعذيب، فقد اعتمدت مفهوماً أوسع ينبغي النظر إليه كممارسة جيدة من جانب حكومة نيكاراغوا في سبيل تأمين تغطية أكبر لحقوق الإنسان.
- ٦- وتحظر نيكاراغوا التعذيب وجميع أشكال إساءة المعاملة، وذلك بفضل العديد من الأحكام الواردة في الدستور والقوانين والتشريعات. وتشمل المعايير المعمول بها العناصر الواردة في الاتفاقية وغيرها بشأن الجناة، سواء أكانوا من أفراد الجيش أو الشرطة أو موظفين. ونعمل على كفاءة تقديم الشكاوى المتعلقة بالتعذيب وإساءة المعاملة وملاحقة الجناة ومعاقبتهم، فضلاً عن الوقاية من هذه الممارسات ورصدها.
- ٧- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، جرى إنشاء آلية وطنية للوقاية من التعذيب تشرف عليها النيابة المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان، وتلقينا في أيار/مايو ٢٠١٤ زيارة من قبل اللجنة الفرعية المعنية بمناهضة التعذيب كان الغرض منها تقييم تنفيذ المعايير والضمانات الواجبة.
- ٨- تقبل حكومة نيكاراغوا التوصيتين ١٣-١١٦، و٢٦-١١٦ بشأن سياسات الحد من التمييز وضمان مشاركة مجتمعات الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي في القرارات المتعلقة بأراضيها.
- ٩- وتتضمن الخطة الوطنية للتنمية البشرية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ استراتيجيةً لتنمية ساحل الكاريبي تشتمل على محاور الرعاية الاجتماعية والاقتصادية لسكان الكاريبي،

- والتحول الاقتصادي العادل والمستدام والمتناغم. وتسعى أيضاً إلى التطوير المؤسسي المستقل الذي يحقق التنمية البشرية الكاملة على الصعيد الإقليمي.
- ١٠- ويُعد تطوير هذه الخطة الوطنية للتنمية البشرية دليلاً قاطعاً على سياسة المشاركة الشاملة وعدم التمييز بين مواطني نيكاراغوا.
- ١١- وبالتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ في عام ٢٠١٠، تعتزم حكومة نيكاراغوا مواصلة تعزيز حقوق الشعوب الأصلية، عن طريق إعمال هذه الحقوق.
- ١٢- وتقبل نيكاراغوا التوصية ١١٦-١٤ المتعلقة بحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، ويمثل ذلك تجسيدا للعمل الذي تضطلع به حكومة المصالحة والوحدة الوطنية.
- ١٣- وبدأ الاعتراف بالتوجه الجنسي للأشخاص في عام ٢٠٠٨ بعد إلغاء المادة ٢٠٤ من قانون العقوبات التي تجرم المثلية الجنسية. وانطلاقاً من ذلك، أنشأنا النيابة الخاصة بحقوق الإنسان المتعلقة بتنوع الميول الجنسية للأفراد، وهي مكلفة بولاية تعزيز وحماية حقوق هؤلاء الأشخاص بشكل تدريجي، وذلك بتنظيم حملات توعية وبرامج الوصول إلى التعليم التقني والمهني عن طريق تقديم منح دراسية.
- ١٤- كما نظمنا حلقات تدريبية لأعضاء أكاديمية الشرطة في مجال الحقوق الجنسية والتنوع الجنسي، من أجل ضمان الحقوق المتعلقة بتنوع الميول الجنسية والمبادئ الأخلاقية. وفي عام ٢٠١٣، تم تدريب ٢٩٧٤ من أعضاء الأكاديمية.
- ١٥- تقبل نيكاراغوا التوصيتين ١١٦-١٧، و١١٦-١٩ لأن القضاء فيها مستقل.
- ١٦- عززت نيكاراغوا الإطار المؤسسي والتنظيمي لديها منذ عام ٢٠٠٧ لكي تكفل استقلال نظام القضاء. وينص كل من الدستور السياسي في المادة ١٦٥ منه؛ والقانون ٥٠١ المتعلق بمهنة القضاء ولائحته التنفيذية، والقانون الأساسي ٢٦٠ المتعلق بالسلطة القضائية، على أن القضاة مستقلون ولا يدينون بالولاء إلا للدستور والقوانين.
- ١٧- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، جرى اعتماد مدونة الأخلاقيات لضمان النزاهة في إقامة العدل، مع إبراز مبادئ الاستقلال والشرعية.
- ١٨- ويعزز المجلس الوطني لإدارة مهنة القضاء نظام اختيار وتعيين القضاة والمحامين العاميين، وذلك من خلال تنظيم المسابقات التنافسية بصورة مؤسسية تضع وزناً للجدارة وفقاً لقانون مهنة القضاء ولائحته التنفيذية، بدعم من معهد الدراسات القانونية العليا.
- ١٩- تقبل نيكاراغوا التوصيتين ١١٦-٢٠، و١١٦-٢١، لكون البلد يحترم حرية التعبير والاحتجاج السلمي وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، ويكفل حرية الوصول إلى المعلومات والصحافة، بما يشمل تعددية وسائل الإعلام.

- ٢٠- ولا نقبل التوصية ١١٦-٢٣ لأن لدينا بالفعل الهيكل المؤسسي الذي يضمن الوصول إلى المعلومات العامة.
- ٢١- ويكرس دستورنا الحريات والحقوق الأساسية التي يمكن التمتع بها دون قيود غير تلك الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- ٢٢- ولا يوجد في نيكاراغوا أي اضطهاد أو رقابة، ويرهن على ذلك وجود أكثر من ٣٠٠ محطة إذاعية و٢٠ محطة تلفزيونية و٢٠ وسيلة إعلام مطبوعة وصحف ومجلات أسبوعية تغطي كل التراب الوطني.
- ٢٣- وتُنظّم الأنشطة العامة بدعم من الشرطة الوطنية للحفاظ على النظام العام وحماية المتظاهرين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وتتخذ الشرطة تدابير خاصة في هذا الصدد.
- ٢٤- ويوجد إطار قانوني متوازن في نيكاراغوا يعزز عدالة وشفافية وموضوعية ومسؤولية وسائل الإعلام، ويكفل حماية حقوق المواطنين ويحدد ضمانات وكيفية سحب التشهير وإمكانية العفو من جانب المعتدى عليه، بالإضافة إلى اعتماد الوساطة في تسوية ما قد يقع من انتهاكات، إذا وافقت الأطراف على ذلك.
- ٢٥- ويجرم قانون العقوبات المساس بحرية التعبير وتقييد الوصول إلى المعلومات في المادة ٤٢٩ منه. ولدينا أيضا القانون رقم ٦٢١ بشأن الوصول إلى المعلومات العامة (٢٠٠٧)، والذي أنشئ بموجبه مكتب تنسيق الوصول إلى الإعلام. وفيما يتعلق بالحرمان من الوصول إلى المعلومات، تُتاح للمستخدمين وسائل انتصاف إدارية وإمكانية اللجوء إلى مجلس التقاضي الإداري التابع للمحكمة العليا.
- ٢٦- ولا تقبل نيكاراغوا التوصية ١١٦-٢٢ بشأن عدم تجريم التشهير، لأن تشريعاتنا لا تنص على التشهير، وينطبق ذلك على التوصية إلى ١١٧-١٨.
- ٢٧- ونود إبلاغ المجتمع الدولي بأن تشريعنا يجرّم القذف والتشهير بحق من تنسب إليه جريمة المساس بكرامة الآخرين، ولا تقع هذه الجريمة إذا ثبتت صحة الادعاءات (المواد من ٢٠٢ إلى ٢٠٣ من قانون العقوبات).
- ٢٨- وتقبل نيكاراغوا التوصية ١١٦-٢٥ المتعلقة باتخاذ كافة الوسائل لتنفيذ سياسة تعليم شامل للجميع. والحق في التعليم هو بالتأكيد واحدة من أعلى أولوياتنا وسوف تعمل الحكومة على الأعمال الكاملة لهذا الحق. ولكن ينبغي إدراك أن كفاءة جميع الوسائل اللازمة، وفقاً لما ورد في التوصية، يتطلب توافر موارد مالية كبيرة لا نستطيع تغطيتها. ولذا، فمن الضروري الإشارة إلى أن كفاءة هذا الحق يشكل عملية طويلة الأجل.
- ٢٩- وتُعد نيكاراغوا دولةً ناميةً ومن أفقر بلدان أمريكا اللاتينية من حيث الموارد، لكنها تتمتع باستقرار اقتصادي بفضل جهود حكومة المصالحة والوحدة الوطنية. ولا يمكننا العهد

بتلبية هذا الالتزام أو غيره بنسبة ١٠٠ في المائة وتحقيق تحولات كاملة بشكل فوري. ومع ذلك، لدينا إرادة راسخة تكفل الأعمال التدريجي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٠- ومنذ عام ٢٠٠٧، بدأت حكومة المصالحة والوحدة الوطنية أعمال الحق في التعليم، والحد من إدارة المدارس بصورة مستقلة، وإعادة التعليم العام المجاني دون إقصاء أو تمييز، على النحو المنصوص عليه في الدستور وفي المادة ٣٨ من القانون ٧٦٣ بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي اعتمد في نيسان/أبريل ٢٠١١.

٣١- ومن أجل إنفاذ هذا القانون، توفر وزارة التربية والتعليم الرعاية للمعوقين باستخدام طريقتين في نظامي التعليم الرسمي وغير الرسمي؛ تُطبق الأولى في مدارس التعليم الخاص قبل المدرسي والابتدائي والمهني، التي يوجد ٢٦ منها على الصعيد الوطني لخدمة ذوي الإعاقات الشديدة، كما تُطبق في المدرس العادية للتعليم قبل المدرسي والابتدائي والثانوي. أما الطريقة الثانية فتُطبق في مجال التعليم المبكر للأطفال حتى سن الثالثة لكفالة الاندماج الاجتماعي.

٣٢- ويجري منذ عام ٢٠١٠ تدريب المعلمين والمهنيين بصورة منهجية في مجال التعليم بلغة برايل، والتعامل مع ذوي الإعاقات المتعددة والمكفوفين والصم، واستخدام أدوات الحساب والتوجيه والتنقل، ولغة الإشارة النيكاراغوية، وإدخال تعديلات على المناهج وما إلى ذلك.

٣٣- وتبذل الحكومة جهوداً في مجال الوقاية من بعض الإعاقات واضطرابات النمو والكشف عنها، وذلك منذ مولد الطفل وحتى سن ما قبل المدرسة، وتستخدم لهذه الغاية الكتيب التمهيدي "Amor" المخصص للأطفال الصغار، والذي يشتمل على أنشطة لتحفيز النمو التدريجي.

٣٤- ولا نقبل التوصية ١١٧-١٢، لأن نيكاراغوا تحيل إلى العدالة كل المزاعم ذات المصدقية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان من جانب أفراد قوات الأمن.

٣٥- وعملت الشرطة الوطنية على تعزيز مؤسساتها وأنشأت هياكل تضمن وقاية وتعزيز واحترام حقوق الإنسان، التي تشكل الإطار الشامل للتدريب، كما عززت التعاون مع المجتمع وحدت إطارها التنظيمي بلوائح تتعلق بأخلاقيات العمل (المرسوم ٥١-٢٠١٢)، وتم تحديد مبادئ الأداء.

٣٦- ولا تقبل نيكاراغوا التوصية ١١٧-١٣، لأن لديها التدابير والتشريعات اللازمة لحماية حقوق الأشخاص مسلوبي الحرية، وهي جزء من الإطار السياسي والقانوني للدولة.

٣٧- ونظام السجن في نيكاراغوا يراعي الجوانب الإنسانية ويهدف إلى إعادة التأهيل والإدماج الاجتماعي، ويوفر البيئة المناسبة لتحقيق هذه الأهداف، ويشجع الأنشطة التي تعزز العمل المنتج والتماسك الأسري، وأنشطة تكفل ممارسة الحقوق الاجتماعية والثقافية.

٣٨- وبلغ عدد نزلاء السجون ٦٠١ ٩ حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ويحصل جميع النزلاء على الرعاية الصحية والتعليم، وقد التحق ٦٣٤ ٢ منهم بمختلف أشكال التعليم، وتلقى ٤٠٧ ٣ منهم تدريباً مهنيًا، وتم تدريب ١٦١ من المراهقين المحتجزين في مجال حقوق الإنسان خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣؛ وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، تخرج ١٨ سجيناً من برنامج محو الأمية، وقد تحقق ذلك بدعم من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان. ونعمل مع منظمات دولية مثل اللجنة الفرعية لمنع التعذيب، التي قامت مؤخراً بزيارة نيكاراغوا.

٣٩- وقد أدى هذا النظام إلى الحد من العنف في السجون بنسبة ٢١ في المائة في عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠٠٦. وكانت نسبة تكرار ارتكاب الجرائم ١١ في المائة في عام ٢٠١٣، وهو أدنى مستوى في أمريكا الوسطى، مما يكفل تحسين السلامة الشخصية لمسلوبي الحرية.

٤٠- إن التحدي الأكبر المطروح أمامنا هو اكتظاظ السجون. وتعمل حكومتنا، على الرغم من الفقر، على توجيه الموارد المالية الممكنة لبناء وتوسيع مرافق السجون وتحسين بنيتها التحتية وظروف العيش فيها.

٤١- وقد افتتحنا هذا الشهر مركز السجن المتكامل للنساء الذي يتسع لـ ٢٥٠ سجيناً وفق نظام العقوبات المفتوح وشبه المفتوح، والنظام المنتج الذي يشتمل على مجالات مثل النسيج والحرف والمخابز والتزيين والتعليم الابتدائي والثانوي والمهني وفي مجال الحاسوب؛ ويشمل المركز عيادة طبية ومطبخ ومزارع ودواجن وخنازير وبستان. وتم افتتاح مركز للسجناء يتسع لـ ٣٢٠ سجيناً يتضمن قسماً للسجن في ظروف أمنية مشددة، ويُطبق فيه نظام العقوبات المفتوح وشبه المفتوح والمنتج، وقد زوّد بورشة لتعليم النجارة وبناء المساكن تستوعب ٤٢٠ شخصاً، وأقر مشروع نظام السجون الذي أطلق عليه "Bluefields" في منطقة جنوب المحيط الأطلسي ذات الحكم الذاتي (ساحل الكاريبي).

٤٢- وعلى الرغم من أننا لا نقبل التوصيتين ١١٧-١٤ و ١١٧-١٧، نود أن نورد بإيجاز بعض جوانب تعديل القانون ٧٧٩ ومسألة مكافحة العنف ضد المرأة، فهي مهمة للغاية بالنسبة لحكومة المصالحة والوحدة الوطنية في نيكاراغوا.

٤٣- وتعمل نيكاراغوا منذ عام ٢٠٠٧ على تعزيز استعادة حقوق المرأة كجزء من الخطة الوطنية للتنمية البشرية وسياسة التصدي للعنف، وذلك باستخدام نموذج المسؤولية المشتركة.

٤٤- ونيكاراغوا واحدة من أكثر البلدان تقدماً في مجال مشاركة المرأة وتمكينها، ويشير المنتدى الاقتصادي العالمي - ٢٠١٣ "التقرير العالمي بشأن الفجوة بين الجنسين" إلى أن نيكاراغوا تحتل المركز العاشر على الصعيد العالمي في مجال المساواة الجنسانية. ويبلغ متوسط

- النساء البرلمانيات في أمريكا، ٢٢،٦ في المائة، في حين يبلغ ٤٠،٢ في المائة في نيكاراغوا، بالإضافة إلى حصول المرأة على نسبة ٥٠ في المائة من الحقائق الوزارية.
- ٤٥ - وحدثت الحكومة التشريع الذي وضع بموجبه القانون ٦٤٨ المتعلق بالمساواة وتكافؤ الفرص (٢٠٠٨)، الذي اعتمد في عام ٢٠١٢، والقانون الشامل رقم ٧٧٩ المتعلق بمناهضة العنف ضد المرأة، كما أدخلت تعديلات على قانون العقوبات رقم ٦٤١.
- ٤٦ - ويهدف القانون ٧٧٩ إلى ضمان حقوق المرأة واتخاذ التدابير اللازمة للحماية من العنف ومنعه واستتصاليه والمعاقبة عليه، علاوة على تقديم المساعدة النفسية والاجتماعية للضحايا، والشروع في تغيير أنماط الحياة الاجتماعية والثقافية.
- ٤٧ - وتم تعديل القانون ٧٧٩ المتعلق بالوساطة، والتي يجوز تطبيقها فقط في حالات الجرح، استناداً إلى مبدأ إتاحة فرص اللجوء إلى القضاء ودعم إقامة العدل والاجتهاد في مراعاة الإجراءات الواجبة والأثر الاجتماعي لتسوية المنازعات.
- ٤٨ - وتخضع الوساطة لمتطلبات وشروط تتوقف إلى حد كبير على الإرادة الحرة للضحية ويجري التحقق منها بواسطة قاض. وتم الوساطة مرة واحدة ويجب ألا يكون للمدعى عليه سوابق جنائية في مجال الجرائم المعنية. وبعد الوساطة، يتعين على السلطات ضمان حماية الشخص الضحية والتأكد من عدم تعرضه لأي خطر.
- ٤٩ - وقد أنشأنا ٩٩-١٦٠ قسم شرطة للنساء تغطي البلد بنسبة ١٠٠ في المائة وتشتمل على مرصد لمراقبة القضاء على العنف ضد المرأة.
- ٥٠ - وخلال المؤتمر الدولي العشرين للطب الشرعي في منطقة البحر الأبيض المتوسط الذي عُقد في شباط/فبراير ٢٠١٤، أقر الخبراء أن نيكاراغوا دولة رائدة في مجال خدمات الطب الشرعي والرعاية السريرية الشاملة لضحايا العنف المترلي.
- ٥١ - لا تقبل نيكاراغوا التوصيات ١١٦-٢٤ و ١١٧-١٩ و ١١٧-٣١ المتعلقة بتعديل قانون الإجهاض، لأنها مخالفة للإرادة الشعبية وسيادة مواطني البلد الذين وافقوا من خلال عملية ديمقراطية على تجريم الإجهاض.
- ٥٢ - ويقر شعب نيكاراغوا الحق في الحياة للأطفال الذين لم يولدوا بعد، ويرى أن الإجهاض ليس وسيلةً لتنظيم الأسرة ويؤثر على صحة المرأة؛ وتقتضي القواعد توفير الرعاية للمرأة في حالات الإجهاض عندما تكون حياتها معرضة للخطر، وتنفيذ الإجراءات اللازمة في هذا المجال.
- ٥٣ - وتوضح الاستراتيجية الوطنية للصحة الجنسية والإنجابية الأهداف الاستراتيجية من قبيل تحسين صحة الأمومة، والرعاية خلال الفترة المحيطة بالولادة، وتعزيز الأبوة المسؤولة. ويجري تعزيز برامج الوقاية من خلال التثقيف المستمر في مجال تنظيم الأسرة والمخاطر المتصلة بالإنجاب، والتوعية بوسائل منع الحمل على مستوى المجتمع المحلي.

٥٤ - وفي الختام سيدي الرئيس، أود أن أعرب مجدداً، باسم حكومة وشعب نيكاراغوا، عن الامتنان لجميع الدول التي قدمت توصيات بروح بناءة لبلدنا، وأبدت اهتمامها بحماية حقوق الإنسان لشعب نيكاراغوا، فحكومة المصالحة والوحدة الوطنية في نيكاراغوا تواصل السعي نحو إعمال حقوق الإنسان منذ توليها السلطة في عام ٢٠٠٧.